بعد الانتصار الشيوعي في الانتخابات المحلية :

# ايطاليا امام خيارين : اليمين الرجعي المشلول والبديل اليساري الشيوعي

انريكو برلينغوير : خطوة ، خطوة ...

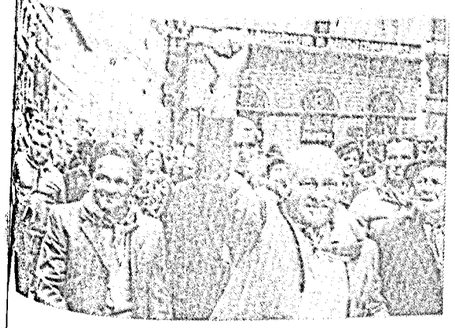

الجماهير تهتف : « روما حمراء »

**ان المكاسب الضخمة التي حققها الحزب الشيوعي الايطالي في الانتخابات الادارية في الاسبوع الماضي ، قد اكدت بصورة درامية ، عمق التغييرات السياسية الجارية في هذا البلد الاوروبي الغربي ، الذي تصنفه الامبريالية الاميركية من خلفة اضعف حلقات النظام الراسمالي العالمي . ومما لا شك فيه ان ما تتضمنه هذه النتائج الانتخابية الاخيرة من احتمالات سياسية هامة وخطيرة ، ستجعل ايطاليا نقطة تركيز كبير من بعد البرتغال واسبانيا في اوروبا الراسمالية ، فالحزب الشيوعي الايطالي سيركز على الاستعداد للامتحان القادم بعد سنتين في الانتخابات العامة المنتظرة ، بينما ستركز قوى اليمين والفاشية المحلية ، بالاضافة الى الولايات المتحدة والتحالف الاطلسي ككل على العمل المكثف لدرء « الخطر الشيوعي » عن هذا البلد الاوروبي الرئيسي واحدى ركائز التحالف الاطلسي الاساسية !**

■■■

لقد جاءت نتيجة الانتخابات الاقليمية والبلدية لتشير الى ارتفاع قوة الحزب الشيوعي والى تقلص قوة الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يحكم ايطاليا منذ ٣٠ سنة ، وقد اصبح الشيوعيون ثاني اقوى حزب سياسي في البلاد . فقد حققوا ٣٣،٤ بالمائة من عدد الاصوات — مقابل ٢٧،٩ بالمائة في الانتخابات المحلية ، الماضية في سنة ١٩٧٠ — وحقق المسيحيون الديمقراطيون ٣٥،٣ بالمائة — مقابل ٣٧،٩ بالمائة في سنة ١٩٧٠ .

وفي روما ، عندما كانت الجماهير تهتف « روما حمراء » ، تحتفل بكون الحزب الشيوعي قد حصل على اغلبية الاصوات في انتخابات اقليمية في العاصمة وللمرة الاولى ، كان الشيء نفسه يتكرر في ميلانو ، في نابولي وجنوى ، البندقية ، فلورنسا وتورين ، حيث اصبح الحزب الشيوعي هو الحزب الاقوى فيها . ولو ان هذه الانتخابات كانت اقليمية وبلدية ائتلافية برئاسة الدو مورو ، فان نتائجها قد حملت الحزب الشيوعي خطوة واسعة اخرى باتجاه السلطة، او المشاركة في السلطة كما تؤكد القيادة. فقد بات من الصعب حتى على المسيحيين الديمقراطيين استبعاد احتمال ان يتمكن هذا الحزب الذي طرد من الحكومة الائتلافية في سنة ١٩٤٧ ، من ان يصبح اكبر حزب في ايطاليا مع قدوم موعد الانتخابات العامة في سنة ١٩٧٧ .

في الواقع كان باستطاعة اي كان ان يرى مثل هذا التطور اتيا ، فقد كان يكفي مراقبة اتجاه البلاد الى شفير الهاوية ، وسلوك الحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم ، وعجزه الصارخ عن معالجة المشاكل الحادة ومنع التدهور الحاصل اذ يقول مراقبون سياسيون بسخرية تنم عن مرارة خيبتهم من النتائج ، ان الزعماء الذين تالبوا على الحكم في البلاد خلال السنوات العشر الماضية ، ان نجحوا في شيء ففي « المساهمة ببناء حزب شيوعي هائل » (!)

وفي السنة الماضية ، عندما قررت اكثرية الناخبين تاييد الابقاء على قانون الطلاق ، المتعارض ورغبة الحزب الحاكم ، كان ذلك نذيرا بالاتي ، وبعملية التاكل التي تنتهي سيطرة الحزب المسيحي الديمقراطي الذي احتكر السلطة طوال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، شاركته فيها احزاب صغيرة منذ سنة ١٩٦٣ ، ولكنها لم تلعب دورا في اتخاذ القرارات الرئيسية .

فمنذ سنة ١٩٤٥ كان المسيحيون الديمقراطيون يسيطرون على الحكومات الايطالية المتوالية، بمعدل حكومة كل ١٠ اشهر وهذه الحقيقة بحد ذاتها تكفي ادانة لنظام الحكم هذا . وشكاوي اكثرية جماهير الشعب تنصب على امور تتعلق بحياتهم اليومية : توفير المساكن بايجارات منخفضة، الخدمات الملائمة في المستشفيات والمدارس والنقل العام ، والضمانات للمسنين والعجزة، المتقاعدين ، وتطهير الادارات التي ينخر فيها الفساد والفرض على الاثرياء بدفع نسبة من الضرائب المعقولة . هذا عدا عن المعاناة من التضخم وارتفاع الاسعار وانتشار الارهاب الفاشي اليميني .

وتجدر الاشارة هنا الى عاملين بارزين ساهما في اخراج هذه النتيجة لصالح الشيوعيين من ضفادع الافتراع . الاول ، تخفيض سن الاقتراع من ال ٢١ الى ١٨ سنة ، وقد ثبت بان ميل اكثرية الجيل الطالع هو لجهة التغيير الجذري ، وبمعارض ونظام الحكم القائم . والثاني اتيات الشيوعيين بلائحة « الحزب ذو الايدي النظيفة » ، وهو احد شعارات الحزب التي تستند الى تجربة الشيوعيين في عدد من اصل ٢٠ اقليم يتمتع بشبه حكم ذاتي — ايطاليا — رومانيا ، توسكاني ، واومبريا — وفي سيطرتهم على المئات من المدن والمدن الصغيرة . فقد اثبتوا بانهم اداريون على مستوى من الامانة والفعالية والكفاءة في الواقع ان ادارتهم لمدينة بولونيا تعتبر نموذجا للشيوعيين في اوروبا الغربية . وفي الظروف العصيبة الراهنة ، التي يعيشها الايطالي ، فان لهذا النموذج اغراء كبير ، يحمس الكثيرين على تمني مصير مماثل في اقاليمهم ومدنهم ، امام عجز الحزب الحاكم ووعوده الكاذبة .

ومن غير المتوقع الان ان يجد الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم نفسه امام لحظة الخيار التي مفر منها ، بل ان امامه سنتين ليستعد لهذه اللحظة الحرجة . فهو قد رفض ، واكد رفضه مجددا « التسوية التاريخية » التي اقترحها الحزب الشيوعي من اجل تحقيق « التحالف التاريخي » الذي يدعو اليه . ولكن من المؤكد ان هذه القوة الجديدة التي حققها الشيوعيون ستؤدي بالاحزاب الوسطية الى مازق والى المزيد من الانقسام ، تميل بعين الوسط مزيدا الى اليمين ويسار الوسط مزيدا الى اليسار .

وفي الواقع بدأت بوادر هذه الضغوط ، لحمل الاستقطاب المرتقبة ، من الاشتراكيين ، الذين حققوا تقدما في هذه الانتخابات بحصولهم على ٩،٦ بالمائة من مجموع الاصوات ، في مقابل ١،٤٤ بالمائة في انتخابات سنة ١٩٧٠ . فمنذ اعلان النتيجة ، القادة الاشتراكيون يلمحون بانهم لن يعودوا الى الاشتراك في حكومة ائتلافية ما لم يتعهد المسيحيون الديمقراطيون تعهدا اكيدا بالايفاء بكل وعود الاصلاح التي دابوا على انتهاكها طوال الاثنتي عشر سنة الاخيرة . وكان المسيحيون الديمقراطيون قد لمحوا ردا على الانتصار الشيوعي بان الاشتراكيين ايضا قد حققوا تقدما في هذه الانتخابات. وقد فهم هذا التلميح على انه اشارة باستعدادهم لاعادة اشراك قيادة الحزب معهم في حكومة ائتلافية . ولكن رفض الاشتراكيين الى التهديد بانهم قد يتوجهون الى صفوف المعارضة ما لم يشرك الحزب الشيوعي في تقرير سياسات الحكومة . وقد ارفقوا هذا الشرط بالمطالبة باستقالة فانفاني الامين العام للحزب المسيحي الديمقراطي . كما ان رئيس دائرة الصحافة والاعلام اعلن بان الحزب (الاشتراكي) سيطالب بتغيير في سياسات الحكومة على ضوء الانتصار اليساري الاخير ، وقال بان هناك احتمالين لا ثالث لهما. « فاما ان يشترك الحزبان اليساريان في عملية الحكم مع المسيحيين الديمقراطيين — وبشرط ان يحدث هؤلاء تغييرا عميقا في موقفهم السياسي — واما ان يقف الاشتراكيون مع الشيوعيين في جبهة المعارضة ، والعمل من اجل بديل ديمقراطي لنظام حكم المسيحيين الديمقراطيين » .

ان مبادرة الحزب الاشتراكي الذي طالما كان الطرف السياسي المتاهب بانتظار استدعائه لمشاركة الحزب المحتكر للسلطة في حكومة ائتلافية هزيلة وهشة لا تعيش اكثر من عدة شهور ، تنبيء ببداية عملية الاستقطاب الجديدة الهامة ، التي ستحدد بوضوح اكثر ، خط المعركة القادمة . ولكن تاريخ حكم الحزب الديمقراطي المسيحي طوال العقود الثلاثة الماضية ، يمكن المراقب العادي من رسم الخط ، او المفترق الذي سيكون على الناخب الايطالي ان يختار منه اتجاهه . فالخيار سيكون بين يمين مشلول يروج لنفسه بالواجهة الديمقراطية، ويسار شيوعي تعهد الالتزام بالعمل السياسي، لتحقيق اهدافه ، بواسطة « المؤسسات الديمقراطية القائمة » ...

لقد تعهد الحزب الشيوعي في ما سماه « التسوية التاريخية » ، بانه سيلتزم بنظام الاحزاب ، وبقبول حكم صناديق الاقتراع ، وبضمان استمرار عضوية ايطاليا في حلف شمال الاطلسي ، وتبني السياسات الاجتماعية والاقتصادية الملائمة كليا مع سياسات المفهوم « الديمقراطي الاجتماعي » ( الغربي ) . ولكن رفض الحزب الحاكم لهذا « العرض التاريخي » سيصبطدم بعد سنتين ، في حال انتصار شيوعي ساحق مماثل ، ولكن على صعيد الانتخابات العامة ، عندما لا يعود من الممكن رفض مشاركتهم في الحكم حسب اصول اللعبة الديمقراطية ، وعندما لا يعود من الممكن حكم البلاد بصفتين من دون الشيوعيين ، وهم لا يستطيعون حرمان الطبقة الحاكمة ، القبول بالحزب الشيوعي دورا رئيسيا في السلطة .

ان مازق نظام الحكم الراسمالي في ايطاليا والفشل العالم منذ الان . وهذا ما سيجعل هذا البلد الاوروبي الغربي عرضة لاحداث وتطورات هامة وخطيرة طوال المدة الفاصلة ما بين اليوم وموعد الانتخابات القادمة .

■■



مضاعفات الانتصار الثوري في الهند - الصينية :

# الفيليبين تبحث عن أمن النظام اينما تجده

**« اننا اسيويون ، نعيش في آسيا . مستقبلنا في آسيا ، وعلينا اعادة تشكيل افكارنا وسياساتنا بحب هذه الحقيقة غير المشكوك فيها » . هذا ما اعلنه الرئيس الفلبيني ماركوس ، في بكين ، في آخر مكان كان يمكن ان يتصور نفسه فيه ، قبل عدة اشهر . ولكن الكثير والهام والتاريخي، حصل خلال هذه الاشهر الماضية ، وادى الى بدء عملية اعادة نظر في التحالفات التي كانت قائمة في جنوب آسيا . وما نشهده هناك اليوم هو مجرد بداية لمضاعفات هزيمة الولايات المتحدة الامبريالية في الهند — الصينية وانتصار ثورة شعوب هذه المنطقة ، التاريخي .**

لقد قام الرئيس الفلبيني بزيارة رسمية للصين في نهاية الاسبوع الماضي ، حيث وقع مع رئيس الوزراء شو آن لاي اتفاقية انشاء علاقات دبلوماسية، كاملة بين البلدين ، من بعد ان وافقت الفلبين على الشرط المسبق الصيني ، فاعلنت قطع علاقاتها مع حكومة تايوان . وجاءت هذه الخطوة الفلبينية نتيجة القلق الكبير ، بل الذعر المفهوم ، الذي اصاب انظمة الحكم الاسيوية الرجعية العميلة للولايات المتحدة بعد الانتصار الثوري الحاسم في الهند — الصينية وهزيمة الولايات المتحدة التاريخية فيها. فقد اثبتت التجربة ان ارادة شعب ثائر بالتحرر ، مدعومة من القوى المناهضة للامبريالية ، قادرة على الانتصار برغم القوة العسكرية الاميركية العاتية. والرئيس ماركوس بشكل خاص ، يواجه ثورتين مسلحتين في منطقتين من البلاد . وهذا الاعتبار الامني كان المحرك الرئيسي لخطوته الاخيرة .

ولكن نبذ الفلبين لعلاقتها مع تايوان ، واقامة العلاقات الدبلوماسية مع بكين ، لا يعني بان نظام الحكم الفلبيني الديكتاتوري قد انقلب على نفسه ، بل انه فقط يتكيف مع التغيير الجذري الذي حصل والمتغيرات الجديدة الناتجة . فالفلبين طالما كانت من الاعضاء المخلصين لحلف جنوب شرق آسيا ، ومن اشد الانصار حماسة للحرب العدوانية الاميركية ، ضد شعوب الهند — الصينية ، وقد حافظت الحكومات المتلاحقة لهذا النظام الرجعي على علاقة التبعية للولايات المتحدة ، هذه التبعية التي لعبت دورا رئيسيا في المجابهة المستمرة لثورة شيوعية، تعيش فترات مد وجزر منذ ٢٧ عاما .

وكان ماركوس وهو يراقب مسيرة الانتصار التاريخي في الهند — الصينية ، يسعى من اجل استغلال هذا التحول ، لاستدراج الولايات المتحدة الى تعزيز العلاقات التي تضمن له مساعدات اكبر وشروطا افضل ، خاصة من بعد ان شهد السلوك الاميركي تجاه حكومتي فنوم بنه وسايغون في اخر لحظات انهيارهما . ولكن موقف الكونغرس الاميركي منه ، من نظامه الديكتاتوري المفضوح والحظر الذي فرض على المساعدات العسكرية الاميركية ( بقيمة ٢٤،٥ مليون دولار ) دفعه الى مطالبة واشنطن باعادة التفاوض حول المعاهدات المعقودة بينهما ، والتي تشمل القواعد العسكرية الاميركية في الفيليبين ، وبوضع حد للحق الاميركي بتملك الارض، وبالاحتفاظ باكثرية الاسهم في الشركات الفيليبينية .

ان في الفيليبين اكبر قاعدة عسكرية جوية للولايات المتحدة في الخارج ، وتشكل ثالث اكبر بعثة عسكرية اميركية في الخارج ، وتبلغ قيمة الاستثمارات الاميركية هناك حوالى ٢٠٠،٠ مليون دولار . ويبلغ عدد العسكريين هناك ١٧ الف عسكري يديرون القواعد ويعملون كمستشارين وخبراء للقوات القمعية المحلية في مكافحة الثورتين الناشبتين فيها.

واذا كانت دوافع الديكتاتور ماركوس لانشاء علاقات مع الصين واضحة ، فان دافع بكين لا يشوبه الغموض ايضا . فاهتمام القيادة الصينية بانشاء العلاقات الدبلوماسية مع الفيليبين ثاني دولة عضو في الحلف الاسيوي الرجعي ، التي تعترف ببكين ، يعود الى اهتمامها بتشجيع عملية تحييد جنوب شرقي اسيا حتى الاضمحلال النهائي لحلف جنوب شرق اسيا ، كتجمع معاد للشيوعية ، لانظمة الحكم الاسيوية العميلة للامبريالية الاميركية .

■■